

Distr.: General
8 February 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد الناصر (قطر)
ثم: السيد بيتكوس (نائب الرئيس) (ليتوانيا)
ثم: السيد الناصر (الرئيس) (قطر)

المحتويات

البند ٣٥ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلّة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقالييم غير المتمتعة بالحكم الذاتي**
البند ٣٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقالييم غير المتمتعة بالحكم الذاتي**
البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة**
البند ٣٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقالييم غير المتمتعة بالحكم الذاتي**
البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقالييم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال)**
طلبات استماع

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

** بنود قررت اللجنة النظر فيها معاً.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing
..Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ٣٥ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/64/23 و Corr.2، الفصلان السابع والثاني عشر، و A/64/67)

البند ٣٦ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/64/23 و Corr.1، الفصلان الخامس والثاني عشر)

البند ٣٧ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/64/23 و Corr.2، الفصلان السادس والثاني عشر، و A/64/62)

البند ٣٨ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (A/64/69 و Corr.1 و ٢)

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المدرجة تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (A/64/23 و Corr.1 و 2، الفصول الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر و Corr.1 (باللغة الإسبانية فقط) والثاني عشر، و A/64/70 و A/64/185)

١ - السيد نيتاليغاوا (إندونيسيا): تحدّث بصفته رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، مع تقييم الوضع بالنسبة لإنهاء الاستعمار مع اقتراب العقد الدولي الثاني لإنهاء الاستعمار من نهايته، وقال إنه منذ إنشاء الأمم المتحدة مارس حوالي ٧٥٠ مليون شخص حقهم في تقرير المصير، كما حصل

ما يزيد عن ٨٠ إقليمًا كانت خاضعة في وقت ما للاستعمار على استقلالها وأصبحت أعضاء فخورة في المنظمة. ومع ذلك فإن إنهاء الاستعمار لا يزال جزءاً من أعمال الأمم المتحدة التي لم تُستكمل وذلك بالنظر إلى أنه لا يزال يوجد ١٦ إقليمًا لا تتمتع بالحكم الذاتي. وتتمثل المهمة الآن في تعجيل حصول تلك الأقاليم على الاستقلال وتنفيذ ذلك في سياق عالم متغيّر لكل حالة على حدة. وفي بعض هذه الأقاليم كان يجري بالفعل تنفيذ عملية إنهاء الاستعمار؛ وقد تصبح أقاليم أخرى مستعدة في المستقبل للبدء في اتخاذ الخطوات الدستورية اللازمة لتغيير وضعها؛ وحدثت نكسات في حالة واحدة على الأقل. ولا يزال تحقيق التقدم يتطلب التزاماً من أعضاء الأمم المتحدة جميعهم وجهداً تعاونياً من جانب المجتمع المدني وسلطات الإدارة والأقاليم نفسها.

٢ - واستطرد قائلاً إن هدف اللجنة الخاصة يتمثل في تحسين فهم الجهات صاحبة المصلحة للظروف المعقّدة الموجودة على أرض الواقع ولديناميات الاعتماد المعاصرة؛ بحيث تشارك بقدر أكبر في حوار حقيقي مع جميع الأطراف ذات الصلة. وبعد أن أمنت اللجنة النظر في أدائها استخدمت الاجتماعات الرسمية على نحو أكثر فعالية وعملت على تقديم توصيات عملية وحديثة على أساس رصدها لآخر التطورات في إقليم معين. وأدخلت اللجنة تعديلات على صيغة حلقاتها الدراسية الإقليمية السنوية المتعلقة بإنهاء الاستعمار من أجل التركيز على عدد من المسائل الشاملة في العملية المعاصرة لإنهاء الاستعمار. وترد في مرفق الفصل الثاني من تقرير اللجنة الخاصة (A/64/23) الملاحظات ذات الصلة التي أبدتها أعضاء اللجنة الخاصة الذين حضروا الحلقة الدراسية الإقليمية لعام ٢٠٠٩ التي عُقدت في سانت كيتس ونيفيس.

٣ - واستمر في حديثه قائلاً إنه مثلما اتخذت اللجنة الخاصة خطوات لتحسين الطريقة التي تمارس بها عملها فإنها

إجراء مراجعة (في الوثيقة A/64/23 و Corr.2) للفصول الواردة في مشروع القرار الحادي عشر المتعلق بتلك الأقاليم.

٦ - السيد عبد العزيز (مصر): تحدّث باسم حركة عدم الانحياز التي يكتسب دائماً بالنسبة لها إنهاء الاستعمار وممارسة الحق الأساسي في تقرير المصير أولوية عالية، وقال إن الاستعمار بأي صورة، بما يشمل الاستغلال الاقتصادي، لا يتماشى مع مبادئ الأمم المتحدة؛ ولذلك فإنه مما يدعو للأسف أنه لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود للقضاء عليه. وأضاف قائلاً إن التنفيذ الفعّال لخطة العمل التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠ للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار من شأنه أن يعجّل العملية.

٧ - وقال إن حركة عدم الانحياز تحثّ جميع السلطات الإدارية على أن تدفع تعويضاً كاملاً وعادلاً لشعوب المناطق الخاضعة لسيطرتها مقابل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي ترتبت على احتلالها في الماضي أو الحاضر. وفي الوقت نفسه، يجب أن تضمن الأمم المتحدة ألا تكون الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الأخرى التي تقوم بها سلطات الإدارة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي متعارضة مع مصالح الشعب بل أن تؤدي بدلاً من ذلك إلى تعزيز التنمية ومساعدة تلك الأقاليم على تحقيق تقدم في اتجاه تقرير المصير مع حماية هويتها الثقافية وتراثها.

٨ - وأضاف قائلاً إن حركة عدم الانحياز، كجهة تقدّم دعماً قوياً لأعمال اللجنة الخاصة، تحثّ سلطات الإدارة على أن تتعاون معها، وأن تشجّع اللجنة الخاصة على مواصلة العمل من أجل التنفيذ الكامل للإعلان المتعلق بإنهاء الاستعمار والقرارات ذات الصلة التي أصدرتها الجمعية العامة.

٩ - واستطرد قائلاً إن موقف الحركة بالنسبة لمسألة بورتوريكو لا يزال دون تغيير، وجرى تحديده مؤخراً في

دعت جميع شركائها وكافة الجهات صاحبة المصلحة في عملية إنهاء الاستعمار إلى أن تحذو حذوها. وهناك مجال لتحسين التعاون بين بعض سلطات الإدارة واللجنة الخاصة؛ إذ أن التعاون الوثيق، مثلما حدث بالنسبة لنيوزيلندا في حالة توكيلاو، يفيد جميع الجهات المعنية وخاصة شعوب الأقاليم.

٤ - وقال إن التعليم وتوعية الجمهور لا يزالان يشكلان عنصراً أساسياً إذا ما كان للشعب أن يتخذ قراراً مستنيراً بالنسبة لوضعه السياسي في المستقبل. ويجب أن يتمثل جزء من الدعم الإنمائي الهادف الذي تقدّمه أسرة وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة إلى الأقاليم في تعزيز القدرة بالنسبة للحكم الذاتي وتقديم المساعدة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والاستدامة البيئية، والرعاية الصحية، والحكم الرشيد. وقد استفادت اللجنة الخاصة ذاتها من المدخلات التي قدمتها الإدارات المختلفة ذات الصلة التابعة للأمانة العامة. واحتتم حديثه قائلاً إن اللجنة الخاصة سوف تواصل طلب الحصول على التوجيه من المجتمع الدولي بشأن برنامج العمل المقبل في عملية إنهاء الاستعمار.

٥ - السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): تحدّث بصفته مقرّر اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، وقدم تقرير اللجنة الخاصة (A/64/23 و Corr.2). وقال إن التقرير يستعرض الجوانب المختلفة للأنشطة التي اضطلعت بها اللجنة الخاصة خلال عام ٢٠٠٩ وخططها المتعلقة بأعمالها المقبلة؛ ويقدم عرضاً للحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠٠٩ التي عُقدت في سانت كيتس ونيفيس؛ كما أنه يركّز على موضوعات معيّنة في الفصول الثاني إلى السادس وعلى ظروف فردية في المناطق في الفصول الثامن إلى الحادي عشر؛ وينتهي في الفصل الثاني عشر بالتوصيات التي قدّمها إلى الجمعية العامة بشأن الأقاليم في سلسلة من مشاريع القرارات. وأشار إلى أن التطوّرات الجديدة التي حدثت في سانت هيلانة وجزر تركس وكايكوس تطلبت

لا ينطبق على مسألة جزر ماليفيناس التي تشكّل وضعاً استعماريّاً خاصاً ومعيناً يتعلق بنزاع على السيادة بين جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة. وأشار إلى أنه قد ورد في هذه القرارات أيضاً بشكل متكرر أن الطريقة الوحيدة للتوصل إلى حلّ عادل وسلمي ودائم للنزاع المتعلق بالسيادة على جزر ماليفيناس تتمثل في استئناف المفاوضات بين الأرجنتين والمملكة المتحدة.

١٣ - واختتم حديثه قائلاً إن السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه أقرت بأن جمهورية الأرجنتين ترغب في استئناف المفاوضات من أجل تحقيق حل سريع للنزاع المتعلق بالسيادة على جزر ماليفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساندوتش، والمناطق البحرية المحيطة بها، وحثت المملكة المتحدة على الالتزام بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى.

١٤ - السيد هيلر (المكسيك): تحدث باسم مجموعة ريو، وقال إنه من المهم ضمان أن تكون جميع الشعوب قادرة على ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وفي حين أن أعمال الأمم المتحدة قد مكّنت شعوباً عديدة من الحصول على الاستقلال فإن الحقيقة القائلة بأن قائمة الأمم المتحدة لا تزال تتضمن ١٦ إقليماً لم تحصل بعد على الحكم الذاتي تُبيّن بوضوح أن عملية إنهاء الاستعمار لم تنته بعد. وأكد من جديد التزام مجموعة ريو بإنهاء الاستعمار ودعا سلطات الإدارة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق إنهاء الاستعمار في جميع الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى أن تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل حالة. ودعا أيضاً سلطات الإدارة إلى أن تتعاون مع اللجنة وأن تُبلغ المعلومات التي دعت المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة إلى الإبلاغ عنها.

الاجتماع الوزاري لعام ٢٠٠٩ لمكتب التنسيق التابع لها الذي عُقد في كوبا وفي مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء الدول والحكومات الذي عُقد في مصر مؤخراً في هذه السنة.

١٠ - تولى الرئاسة السيد بيتكوس (ليتوانيا)، نائب الرئيس.

١١ - السيد كنسيلا (أوروغواي): تحدّث نيابة عن بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها، وأكد من جديد دعم تلك البلدان والدول للحقوق المشروعة لجمهورية الأرجنتين في النزاع المتعلق بالسيادة على جزر ماليفيناس. وقال إن رؤساء الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها كانوا قد أكّدوا من جديد مؤخراً ذلك الدعم في بيان مشترك اعتمد في اجتماع لمجلس السوق المشتركة. وذكر أن البيان أشار أيضاً إلى أن اعتماد تدابير أحادية الجانب هو أمر لا يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة وإلى أنه من صالح المنطقة، ككل، أن يتم حل النزاع المزمّن المتعلق بالسيادة في أقرب وقت ممكن وفقاً لقرارات الجمعية العامة والإعلانات الصادرة عن منظمة الدول الأمريكية، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والمحافل الأخرى الإقليمية والمتعددة الأطراف. وإدراج جزر ماليفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش في قائمة البلدان والأقاليم التي يشملها الجزء الرابع من معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية لا يتماشى مع وجود نزاع بشأن السيادة.

١٢ - وواصل حديثه قائلاً إن تقرير المصير هو أفضل طريقة لإنهاء الاستعمار في الأقاليم التي تخضع شعوبها للأجنبي وسيطرته واستغلاله وذلك حسبما هو محدّد في القرار ١٥١٤ (د-١٥). غير أن تقرير المصير وإنهاء الاستعمار ليسا مترادفين. وقد أُرسي بوضوح في العديد من قرارات الجمعية العامة والقرارات الأخرى المبدأ القائل بأن تقرير المصير

١٧٨٣ و (٢٠٠٧) ١٧٥٤ مجلس الأمن ١٨١٣ و (٢٠٠٨) ١٨٧١ و (٢٠٠٩).

١٩ - السيد بارت (سانت كيتس ونيفس): تحدث باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وأعرب عن القلق البالغ إزاء الحقيقة القائلة بأنه في حين قد جرى تنفيذ إصلاحات داخلية في عدد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كان التقدم الذي تحقق بالنسبة لإنهاء الاستعمار فعلياً ضئيلاً للغاية، وهو ما يترتب عليه انتقاء أحد الخيارات المشروعة للوضع السياسي، أي الاستقلال أو الاتحاد الحر أو الاندماج. وقال إن عدم إحراز تقدّم يشير، كما يبدو، إلى أن إنهاء الاستعمار قد تراجع كأولوية للأمم المتحدة. والتقرير السنوي للأمين العام عن أعمال المنظمة، مثلاً، لم يُشير، لعدد من السنين إلى إنهاء الاستعمار، كما أن التقرير الأول والوحيد المتعلق بتنفيذ إنهاء الاستعمار (A/64/70) هو تقرير مختصر للغاية وغير كامل.

٢٠ - وأشار إلى أوجه القلق العديدة التي جرى الإعراب عنها على مدى السنين من جانب الجماعة الكاريبية في إطار البنود المتعلقة بإنهاء الاستعمار وقال إنه مع اقتراب العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار من نهايته لا تزال العقبة الرئيسية تتمثل، في رأيها، في عدم قدرة الجمعية العامة على إنفاذ قراراتها. وأضاف قائلاً إنه ما لم تتغير حالة الجمود هذه فإن الهيئة العالمية سوف تكون مشاركة في إعاقة تحقيق التطلعات المشروعة للشعوب التي وُضعت حقوقها الإنسانية الكاملة كي تحظى بالحماية.

٢١ - وواصل حديثه قائلاً إنه يجب أن تعمل الأمم المتحدة كجهة تتولى على نحو ثابت مهام الضبط والتوازن بالنسبة لسلطات إدارة الأقاليم المستقلة. وقد أدّى الفراغ السياسي الحالي إلى محاولة لإعادة تعريف وضع عدم التمتع بالحكم الذاتي على أنه حكم ذاتي، والهدف من ذلك كما يبدو هو

١٥ - وواصل حديثه قائلاً إن المجموعة تؤيد تدعيم الأعمال التي تقوم بها إدارة الإعلام لنشر المعلومات المتعلقة بأهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، ولكنها تحثها على مضاعفة جهودها.

١٦ - وقال إنه يجب أن تستأنف حكومة الأرجنتين وحكومة المملكة المتحدة مفاوضاتهما من أجل التوصل إلى حلّ سلمي وعادل ومحدّد للنزاع المتعلق بالسيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها وذلك وفقاً للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة واللجنة الخاصة والهيئات الأخرى، في أسرع وقت ممكن، مع مراعاة مبدأ السلامة الإقليمية.

١٧ - وذكر أنه ينبغي مواصلة اتخاذ تدابير لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام في الأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص للمشكلات الخطيرة التي تؤثر على تلك الأقاليم بما يشمل الأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى.

١٨ - واستمر في حديثه قائلاً إنه بالنسبة لمنطقة الصحراء الغربية فإن مجموعة ريو تؤكد من جديد دعمها للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتواصل دعم الجهود التي يبذلها الأمين العام للتوصل إلى حلّ سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين ويؤدي إلى حصول شعب منطقة الصحراء الغربية على حقه في تقرير المصير. واختتم حديثه قائلاً إنه من هذه الناحية تعرب المجموعة عن ترحيبها بالاجتماع التحضيري غير الرسمي الأولي الذي عُقد مؤخراً في النمسا بين طرفي النزاع تحت رعاية الأمين العام وفقاً للبيان الختامي للجولة الرابعة لمباحثات مناهضة، وهو اجتماع يتمثل المهدف منه في تشجيع إجراء المزيد من المفاوضات الموضوعية من أجل التوصل إلى حلّ نهائي من

التعجيل برفع الأقاليم المستقلة الباقية من قائمة الأمم المتحدة. وذكر أنه لا يمكن للمجتمع الدولي أن يقبل مثل هذا الموقف: فالحصول على الحكم الذاتي على نحو كامل ويمكن التحقق منه، استناداً إلى المعيار الراسخ للأمم المتحدة بالنسبة لهذه المسألة، هو الذي يحدد ما إذا كان إقليم ما سيرفع من قائمة الأقاليم التي تشرف عليها الأمم المتحدة. ويجب أن تبدأ الأمم المتحدة من جديد عملية إنهاء الاستعمار الخاملة بدلاً من الاستسلام لمناقشات مثيرة للشبهات تقدم غطاءً سياسياً لإضفاء الشرعية على الاستعمار المعاصر وتعلن أن إنهاء الاستعمار قد أصبح كاملاً. وستة أقاليم من الأقاليم المستقلة التي ستترك شعوبها وشأنها على هذا النحو موجودة في منطقة البحر الكاريبي وتعتبر من الأعضاء الكاملة أو المنتسبة للجماعة الكاريبية ومؤسساتها. ولهذا فإن عجز المنظمة عن اتخاذ إجراءات يعوق تحقيق التكامل الإقليمي. وقد حقق جميع الأعضاء الآخرين في الجماعة الكاريبية وكثير من الدول الأخرى الموجودة الآن إنهاء الاستعمار من خلال قيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم وتوخي اليقظة؛ غير أنه مما يؤسف له أن هذا الدعم أخذ في الانخفاض بدرجة كبيرة منذ ذلك الوقت.

٢٣ - وقال إن الأزمة السياسية في جزر تركس وكايكوس تثير قلقاً عميقاً. فالقرار الذي اتخذته سلطة الإدارة بأن يحلّ الحكم المباشر محل الحكومة المنتخبة يشكل خطوة إلى الوراء يؤسف لها بالنسبة لأحد الأقاليم المنتسبة إلى الجماعة الكاريبية. ولن يكون من الممكن أبداً تعزيز العملية الديمقراطية بإلغاء كيان يمثل الديمقراطية. وكان يتعين أن يشارك شعب الإقليم من خلال ممثليه المنتخبين في الجهود اللازمة لتعزيز الحكم الرشيد. وأشار إلى أن الجماعة الكاريبية تتفق مع حركة عدم الانحياز في أن إعادة الحكومة الدستورية هناك هي مسألة ملحة.

٢٤ - واستمر في حديثه قائلاً إن الجماعة الكاريبية تواصل الدعم الذي تقدّمه منذ عهد طويل لتقرير شعب منطقة الصحراء الكبرى لمصيره، وتخطط علماً بالمشاورات التي يجريها المبعوث الشخصي للأمين العام مع أطراف النزاع والدول المجاورة والبلدان المهتمة الأخرى من أجل التوصل إلى سبل لتحقيق تقدم في المفاوضات. وتقوم وكالات الأمم المتحدة بتقديم مساعدة إنسانية مطلوبة، وخاصة المعونة الغذائية، في مخيمات اللاجئين في منطقة الصحراء الغربية، ولو أن سوء التغذية لا يزال يمثل مشكلة كبيرة. وما توجد حاجة إلى تحقيقه هو حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين حسبما يدعو إليه قرار مجلس الأمن ١٨٧١ (٢٠٠٩). واحتتم حديثه قائلاً إن الاتحاد الأفريقي قد دعا، عن حق، إلى تكثيف الجهود من أجل إجراء استفتاء يمكن شعب الإقليم من أن يختار الاستقلال أو الاندماج في مملكة المغرب.

٢٥ - السيد ليو زغنين (الصين): قال إنه على الرغم من أن الإعلان قد أدّى إلى تعجيل عملية إنهاء الاستعمار في جميع أنحاء العالم فإن مليوني شخص لا يزالون يعيشون في الأقاليم

٢٢ - واستطرد قائلاً إن النهج المتبع إزاء إنهاء الاستعمار بحاجة إلى أن يُعدّل بشكل أساسي؛ وهناك حاجة عاجلة إلى أن تُجري آلية خاصة، لأول مرة، استعراضاً شاملاً لتنفيذ ولاية إنهاء الاستعمار، وهو ما من شأنه أن يعطي صورة كاملة للحالة الراهنة. وينبغي أيضاً أن ينقح بعناية الإطار الاستراتيجي لإنهاء الاستعمار وبرنامج الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ وذلك بهدف تحقيق نتائج فعلية. والجماعة الكاريبية ترغب أيضاً في العمل مع الوفود المهتمة في تحديث الجدول الكامل لإنهاء الاستعمار بدءاً بتبسيط الاسم الرسمي الطويل للجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وللبند ٣٧ من

وأضافت قائلة إن إكوادور تؤيد استمرار المفاوضات بين جبهة البوليساريو وحكومة المغرب.

٢٩ - وواصلت حديثها قائلة إنه ينبغي مواصلة بحث مسألة بورتوريكو وفقاً لقرار اللجنة الخاصة الذي صدر في عام ٢٠٠٩ والذي يؤكد من جديد حق الجزيرة غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وأعربت عن الأمل في أن يكون من الممكن التوصل إلى حل لحالات إنهاء الاستعمار المتبقية أمام اللجنة والبالغ عددها ١٦ حالة قبل نهاية العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار في عام ٢٠١٠. غير أنه لن يكون من الممكن تحقيق ذلك دون أن يكون هناك التزام وتعاون من جانب المجتمع الدولي بأسره.

٣٠ - السيد بارهام (المملكة المتحدة): قال إنه عندما يختار، بشكل واضح ودستوري، شعب أحد أقاليم ما وراء البحار التي تديرها حكومته الاستقلال فإنها ستساعده في تحقيق ذلك. وأضاف قائلاً إنه عندما يختار الإقليم بدلاً من ذلك الإبقاء على الارتباط بالمملكة المتحدة فإنها ستحافظ على التنمية المستقبلية والأمن المستمر لذلك الإقليم وذلك بمشاركة من زعمائه المنتخبين في مجالات مثل الحكم الرشيد، والشفافية السياسية والاقتصادية، وتعزيز الأمن وتخفيف حدة الكوارث، وإجراء مشاورات سنوية منتظمة معهم.

٣١ - وواصل حديثه قائلاً إن دساتير الأقاليم هي التي تحكم العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار، كما أن حكومته تعمل بشكل منتظم على تحديث تلك الدساتير والنظر بعناية في جميع المقترحات المتعلقة بإدخال تغييرات دستورية التي تتلقاها من الأقاليم. وقد طُبِّقَت دساتير جديدة في جزر تركس وكايكوس وفي جبل طارق في عام ٢٠٠٦، وفي جزر فرجن البريطانية في عام ٢٠٠٧، وفي

غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويتعين على الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي كي تمارس حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان. وتقع على عاتق اللجنة مسؤوليات كبيرة، كما أنها بذلت جهوداً نشطة للوفاء بتلك المسؤوليات، بما يشمل تعزيز روابطها بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٢٦ - وقال إن وفده يتطلع أيضاً إلى أن يقام تعاون أوثق بين سلطات الإدارة والأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن الصين تدعم دائماً الجهود التي تبذلها شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لممارسة حقها في تقرير المصير. واختتم حديثه قائلاً إن الصين سوف تواصل العمل مع اللجنة والدول الأعضاء الأخرى لضمان تحقيق الأهداف المحددة في العقد الدولي الثاني لإنهاء الاستعمار.

٢٧ - السيدة إسبينوسا (إكوادور): أشارت إلى أن مبادئ وحدة الأراضي واحترام سيادة الدول وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ليست فحسب ركائز أساسية لسياسة بلدها الخارجية ولكنها تتجسّد أيضاً في الدستور، وأعربت عن تأييدها القوي لحقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وأضافت قائلة إن الجمعية العامة واللجنة الخاصة قد اعتمدتا قرارات مختلفة تقر بأن تلك الجزر لها وضع استعماري خاص يختلف عن أوضاع أقاليم أخرى. وحثّت المملكة المتحدة على أن تلتزم بالدعوة التي وجهتها الأمم المتحدة بإيجاد حل عادل وسلمي ودائم للنزاع على السيادة.

٢٨ - وأكدت من جديد تأييد وفدها لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المتعلق بإنهاء الاستعمار، وخاصة مبدأ تعبير شعب الصحراء الغربية عن حقه في تقرير المصير.

أقاليم من أقاليم ما وراء البحار السبعة التي توجد فيها مراكز مالية - وهي برمودا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان - في قائمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتضمنة للهيئات التشريعية التي نفذت بالكامل المعايير الضريبية المتفق عليها دولياً. واحتتم حديثه قائلاً إن المملكة المتحدة تعمل أيضاً مع الحكومات الإقليمية لضمان أن تكون الشؤون المالية العامة فيها قادرة على تحمّل الصدمات الاقتصادية وأن تكون سياستها المالية متضمنة لاستراتيجية واضحة لخفض مستويات الدين قبل أن تحصل على أية قروض أخرى.

٣٤ - السيد فاليريو بريسينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): أشار إلى أنه لا تزال توجد في نصف الكرة الأمريكي حالات لأقاليم تخضع للسيطرة الاستعمارية أو الاحتلال من جانب قوى أجنبية. وقال إن أعمال اللجنة الخاصة لها أهمية على وجه الخصوص في تحقيق تقدّم بالنسبة لإنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية في جميع أنحاء العالم وعددها ١٦ إقليمياً.

٣٥ - وأضاف قائلاً إن من بين الحالات التي ما زالت تحتاج إلى تسوية حالة جزر ماليفيناس وبورتوريكو ومنطقة الصحراء الغربية. وأشار إلى أن حكومته تؤيد السيادة الشرعية للأرجنتين على جزر ماليفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها. وحكومته تؤيد أيضاً حق بورتوريكو غير القابل للتصرف في تقرير المصير كأمة من أمم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي لها كيائها المتميز. وقد دعت حركة عدم الانحياز في مؤتمر القمة الذي عقدته في عام ٢٠٠٩ حكومة الولايات المتحدة إلى تشجيع شعب بورتوريكو على إحراز تقدم نحو تقرير المصير والاستقلال. وفي الوقت نفسه، ينبغي على حكومة الولايات المتحدة أن تعيد جميع الأراضي المحتلة والمنشآت التي أقيمت في

جزر فوكلاند وسانت هيلانة في عام ٢٠٠٩، وسيحدث الشيء نفسه في الشهر القادم في جزر كايمان.

٣٢ - وقال إن المحافظة على مستويات عالية للنزاهة والحوكمة تمثّل ركناً أساسياً في الإدارة البريطانية للأقاليم. وأضاف قائلاً إن حكومته ملتزمة بأن تتيح لكل إقليم إدارة شؤونه الخاصة به على نحو يتسم بالمسؤولية إلى أقصى حد ممكن، ولكن عندما تؤدي تطورات في إقليم ما إلى إثارة القلق، أو عندما يعجز إقليم ما عن الوفاء بالتزاماته الدولية، لا تتردد المملكة المتحدة في إثارة المسألة مع حكومة الإقليم والتدخل عند الضرورة. وأشار إلى أن هذا هو ما حدث في جزر تركس وكايكوس: ففي عام ٢٠٠٨ ذكرت لجنة تحقيق مستقلة تبحث أدلة لحدوث فساد أو سوء إدارة من جانب أعضاء منتخبين في الهيئة التشريعية للإقليم أن الإدارة المالية سيئة وقدمت ما يزيد عن ٦٠ توصية تشمل توصيات تتعلق بنقاط الضعف المنهجي، والجزاءات الجنائية، والنزاهة العامة، وتخصيص الأراضي وبيعها وإدارتها. وقال إنه في آب/أغسطس ٢٠٠٩ أصدرت حكومته تعليمات متابعة إلى محافظ جزر تركس وكايكوس بتعليق سلطة الحكومة والتشريع والحق التلقائي لهيئة المحلفين في المحاكمة. وقرار تنفيذ ذلك لم يُستخف به. وسوف يستمر التعليق لفترة تصل إلى سنتين وذلك لإتاحة الفرصة أمام المحافظ لاستعادة الحكم الرشيد والتنمية المستدامة والإدارة المالية السليمة للجزر، مع قيامه بمهامه في ظل دستور مؤقت مع وجود مجلس استشاري لوضع السياسة ومنتدى تشاوري يتيح جعل صوت الشعب مسموعاً. وأشار إلى أنه لا تزال في نية بريطانيا أن تعقد انتخابات في تموز/يوليه ٢٠١١، إن لم يكن قبل هذا الموعد.

٣٣ - واستطرد قائلاً إن الحكومة البريطانية تواصل تشجيع جميع أقاليم ما وراء البحار التابعة لها على تحقيق معايير مجموعة العشرين المعترف بها دولياً من أجل ضمان أن تكون اللوائح المالية والإدارة الاقتصادية سليمة. وتوجد الآن ثلاثة

وكسر الجمود. وأشار إلى أنه من الممكن أن تؤدي جولة المفاوضات التي بدأت في عام ٢٠٠٧ إلى تحقيق نتائج إيجابية.

٣٨ - وقال إنه ينبغي أن يبحث الأمين العام التقارير المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية، كما ينبغي أن يُبذل كل جهد ممكن للمحافظة على كرامة الشعب الصحراوي. واحتتم حديثه قائلاً إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لها أهمية حاسمة بالنسبة لعملية السلام.

٣٩ - تولى رئاسة الجلسة من جديد السيد الناصر (قطر).

٤٠ - السيد بينيتيز فيرسون (كوبا): أشار إلى أنه يجب أن تظل عملية إنهاء الاستعمار واحدة من أولويات الأمم المتحدة. وقال إن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار تقوم مع سلطات الإدارة وممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول الأعضاء بعمل جاد في تشجيع الحوار. ومع ذلك فإنه مما يثير القلق أن بعض سلطات الإدارة لا تتعاون مع اللجنة الخاصة، وهو ما يعد انتهاكاً لالتزاماتها بأن تفعل ذلك بموجب الميثاق.

٤١ - واستطرد قائلاً إن الوضع في جزر تركس وكايكوس، التي علّقت سلطات الإدارة فيها أجزاء من الدستور، هو وضع يثير القلق ويتعين أن يعاد على وجه السرعة إرساء النظام الدستوري هناك.

٤٢ - وقال إنه على الرغم من التأييد الذي أعربت عنه اللجنة الخاصة في قرارات متتالية فإن شعب بورتوريكو، رغم دفاعه عن هويته كأمة، لم يتمكن من ممارسة حقه في تحديد ما إذا كان يرغب في أن يكون دولة مستقلة وذات سيادة. وقد طلبت اللجنة الخاصة صراحة أن تنظر الجمعية العامة في مسألة بورتوريكو من جميع جوانبها، كما أن الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز من رأيها أن مسألة بورتوريكو هي

فيكيس وسبباً إلى شعب بورتوريكو وأن تطلق سراح السجناء السياسيين الذين أودعوا في السجون لأنهم حاربوا من أجل استقلال أمتهم.

٣٦ - واستطرد قائلاً إن فنزويلا قد اعترفت بجمهورية الصحراء الكبرى الديمقراطية العربية ودعمت تقرير الشعب الصحراوي لمصيره. وذكر أن فنزويلا قد عقدت مع ذلك البلد ثلاثة اتفاقات تعاون تتعلق بالشؤون الخارجية، والتمويل، والاتصالات والإعلام، والسياسة العامة، وسوف تعقد خمسة اتفاقات أخرى في مجالات الصحة والتعليم.

٣٧ - السيد سانغكو (جنوب أفريقيا): أشار إلى أن وفده لم يكن ليمثل في الأمم المتحدة بدون الجهود الجديرة بالشناء التي بذلتها اللجنة الخاصة نيابة عن من يعيشون تحت الهيمنة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي. وأعرب عن قلقه لأنه في المستعمرة المتبقية الأخيرة في القارة الأفريقية لا يزال شعب الصحراء الكبرى يناضل من أجل تقرير مصيره، وهو حق غير قابل للتصرف تُقر به دائماً الجمعية العامة. وأضاف قائلاً إن استمرار احتلال المغرب للصحراء الغربية يعتبر تحدياً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ولسلطة المنظمة وموثوقيتها. وقد أيدت جنوب أفريقيا موقف الاتحاد الأفريقي الذي مفاده أن حق منطقة الصحراء الغربية في تقرير المصير والاستقلال هو حق غير قابل للتفاوض؛ كما أنها لا تعترف بسيادة المغرب على الإقليم وترى أن وجود المغرب هناك هو استمرار للاحتلال. وذكر أن إجراء استفتاء تشرف عليه الأمم المتحدة من شأنه أن يتيح للشعب الصحراوي إمكانية أن يختار بحرية وضعه في المستقبل. وأعرب عن تأييد حكومته للجهود التي يبذلها الأمين العام للتوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين، وحث حكومة المغرب والشعب الصحراوي، الذي تمثله جبهة البوليساريو، على العمل مع المبعوث الشخصي للأمين العام من أجل حل خلافاتهما

٤٧ - واستمر في حديثه قائلاً إن مسألة الصحراء الغربية تثير قلقاً خاصاً لدى السنغال التي لها تاريخ مشترك وتمتع بعلاقات طيبة مع مملكة المغرب. والوضع المؤلم السائد في الصحراء الغربية ليس مُرضياً لأي من الطرفين المعنيين بشكل مباشر. فالسنغال تؤيد بقوة الاقتراح المغربي بأن تُمنح المنطقة الصحراوية استقلالاً ذاتياً واسع النطاق في إطار سيادة مملكة المغرب. وهذا الاقتراح الواقعي والمعقول يوفّر أفضل الاحتمالات للتوصل إلى حل سياسي ونهائي ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية. وذكر أن السنغال حريصة على تعزيز العلاقات الأخوية فيما بين جميع بلدان المغرب والقارة الأفريقية ككل. وتعتبر السنغال أنه من الضروري عدم تشجيع جميع أشكال الانفصالية ومنع حدوث أي تفكك للنسيج الاجتماعي في المغرب.

٤٨ - وقال إنه لذلك فإن وفده يدعم المبادرات الجديدة بالثناء التي يقوم بها الأمين العام ومبعوثه الشخصي الذي يواصل إجراء مشاورات متعمقة بشأن الأوضاع الحالية للأطراف والسبل المؤدية إلى مراحل أكثر تركيزاً للتفاوض بشأن المسائل الموضوعية. وأشار إلى أن السنغال تأمل في أن تستمر جولات المفاوضات التي بدأت تحت رعاية المبعوث الشخصي السابق للأمين العام في شكل محادثات مباشرة.

٤٩ - واستطرد قائلاً إنه يتعين على الطرفين أن يتحلى بروح الوفاق وأن يدخلوا في مفاوضات بحسن نية كي لا تضعف قوة الدفع نحو التوصل إلى تسوية وفقاً للميثاق. واحتتم حديثه قائلاً إنه من الضروري، كما ذكر المبعوث الشخصي، أن يزيد مجلس الأمن من مشاركته وأن يعطي توجيهاً أكثر وضوحاً من أجل ضمان استقرار المنطقة وتكاملها وتنميتها، وأن يسمح للاجئين الصحراويين بأن يعيشوا حياة طبيعية في أراضيهم.

مسألة استعمار وأن الأمم المتحدة ملزمة بالتعجيل بعملية تحقيق الاستقلال.

٤٣ - وواصل حديثه قائلاً إن من حق شعب الصحراء الغربية أيضاً أن يحدد مستقبله. وقد عُقدت في السنوات القليلة الماضية أربع جولات للمفاوضات بين طرفي النزاع تحت رعاية الأمين العام، ولا تزال الجهود الرامية إلى ضمان تقرير المصير مستمرة.

٤٤ - وذكر أن كوبا تؤيد بشكل كامل السيادة الشرعية للأرجنتين على جزر مالفيناس وذلك كجزء من الأراضي الوطنية لذلك البلد. وأشار إلى أن كوبا تدعو إلى إيجاد حل عادل ونهائي لهذه المسألة عن طريق التفاوض.

٤٥ - واستطرد قائلاً إن كوبا قد قدّمت مؤخراً منحاً دراسية إلى ١٣ طالباً آخرين من أقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي وذلك بالإضافة إلى الطلاب الذين يدرسون ويتلقون تدريباً حالياً في كوبا والذين يزيد عددهم عن ٥٠٠ طالب. وينبغي أيضاً على الدول الأعضاء التي هي في وضع يسمح لها وضعها بتقديم هذه التسهيلات أن تفعل ذلك. وإضافة إلى هذا فإن الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة يمكن لها أن تقدّم إلى الأقاليم مساعدة مفيدة بدرجة كبيرة. واحتتم حديثه قائلاً إنه إذا ما عملت الدول الأعضاء معاً سيكون من الممكن أن يصبح الاستعمار أمراً عفا عليه الزمن.

٤٦ - السيد بادجي (السنغال): قال إن بعض النجاح الكبير الذي حققته الأمم المتحدة يدخل في مجال إنهاء الاستعمار، ومع ذلك فإن بعض الحالات لا تزال دون حل. ويجب أن تعمل جميع الدول الأعضاء ذات الصلة على إتاحة الفرصة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي للتعبير بحرية عن إرادتها.

ويجب أن تُضمن لشعب فلسطين حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وإقامة دولته؛ كما يجب أن توقف إسرائيل جميع الأنشطة غير القانونية وأن ترفع حصارها غير العادل لقطاع غزة وتشجّع، بدلاً من ذلك، إجراء مفاوضات سلمية استناداً لتلك القرارات ولخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية باعتبارها الخيار الوحيد الممكن للتوصل إلى حل الدولتين. وبالنسبة للصحراء الغربية فإن حكومته تحت الأمم المتحدة على أن تتحمل كامل مسؤولياتها، وتعتقد بأنه ينبغي أن تُدعم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بحيث تصبح قادرة على رصد وقف إطلاق النار وأية انتهاكات لحقوق الإنسان. وقال إنه ينبغي أن تنفذ على الفور ودون شروط خطة الأمم المتحدة لإجراء استفتاء حر ونزيه في المنطقة. واختتم حديثه قائلاً إن ناميبيا متضامنة مع شعوب هذين الإقليمين في سعيهما العادل للحصول على الحرية والاستقلال والعدل الاجتماعي.

٥٤ - السيد كليب (إندونيسيا): قال إن إندونيسيا، وهي أمة تخلصت من الاستعمار بعد كفاح شاق من أجل الاستقلال، ستظل تعمل على نحو بناء لتعجيل عملية إنهاء الاستعمار في إطار الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن حق تقرير المصير واحترام السلامة الإقليمية للدول الأعضاء هما عنصران أساسيان بالنسبة لإنهاء الاستعمار. ويجب أن يكون أي إجراء يُتخذ بعد ذلك مستنداً إلى المداولات السابقة للجمعية العامة وإلى القرارات التي اتخذتها.

٥٥ - واستطرد قائلاً إن إنهاء الاستعمار هو أولاً وقبل شيء عملية سياسية. وفي حين أن إحراز تقدّم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي هو موضع للترحيب فإنه لا يلغي الحاجة إلى التوصل إلى حل سياسي دائم يحدده بحرية شعب كل إقليم وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة.

٥٠ - السيد موبوري - مويتا (كينيا): قال إنه مع اقتراب العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار من نهايته يجب مضاعفة الجهود التعاونية التي تُبذل للقضاء على الاستعمار في الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعددها ١٦ إقليماً. وأضاف قائلاً إنه يجب على اللجنة الخاصة، التي تدعم كينيا أعمالها بشكل قاطع، أن تواصل إجراء حوار صادق بهدف التوصل إلى سُبُل محدّدة وأكثر ابتكاراً للقضاء على الاستعمار، كما يجب أن تتعاون سلطات الإدارة في الأقاليم وتسهّل قيام بعثات الأمم المتحدة الموفدة إلى الأقاليم بمهامها، ونقل المعلومات المتعلقة بالأحوال في تلك الأقاليم بشكل منظم، وتشجيع تحقيقها للتقدّم دون أن يؤدي هذا إلى نضوب الموارد التي كانت حقاً لها منذ أن بدأ وجودها، ومساعدتها في الحفاظ على هويتها الثقافية من خلال رد الممتلكات الثقافية.

٥١ - وذكر أنه بالنسبة لمسألة الصحراء الغربية فإن كينيا تؤيد مواصلة التفاوض تحت رعاية الأمين العام باعتبار أن ذلك هو المسار الوحيد نحو التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول من الطرفين.

٥٢ - السيد مويندي (ناميبيا): أعرب عن أسفه لأن الاستعمار لا يزال يشكل مسألة أرغمت اللجنة على أن تتناولها: وهذا يشكل إدانة خطيرة لإرادة الأمم المتحدة. وقال إن ناميبيا تناشد سلطات الإدارة أن تعجّل بعملية منح الاستقلال وتقرير المصير للأقاليم التابعة وحثّ الأمم المتحدة، وخاصة اللجنة الرابعة، على ألا تدخر وسعاً في بذل الجهود لإنهاء الاحتلال الأجنبي البغيض.

٥٣ - وقال إن ناميبيا تشعر بالقلق العميق إزاء استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية. وأضاف قائلاً إنه يتعيّن على المرء أن يسأل عن قيمة القرارات العديدة التي صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الأمن إذا لم يكن من الممكن تنفيذها.

عليها. وقال إن تيمور - ليشتي تدعو إلى الإنفاذ الصارم لحق الصحراويين في تقرير المصير. وأشار إلى أنه ينبغي ألا يكون هناك أي توهّم في أن السلام سوف يعم على أساس انعدام العدالة.

٥٩ - وقال إن حكومته تدعم بشكل كامل الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام من أجل التوصل إلى حل عادل ومقبول للنزاع الطويل الأمد، كما أنها تثنى على الحكومة النمساوية لقيامها بتسهيل المحادثات بين ممثلي طرفي النزاع. وأضاف قائلاً إن حكومته تشعر مع ذلك بقلق بالغ إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد الشعب الصحراوي في الصحراء الغربية المحتلة. واختتم كلمته قائلاً إنه يجب على الأطراف جميعها أن تحترم تعهداتها المتعلقة بحقوق الإنسان وأن تفي بما عليها من التزامات بموجب القانون الدولي.

٦٠ - السيد روغوندا (أوغندا): أعرب عن القلق لأن عملية إنهاء الاستعمار لم تتم بنجاح حتى الآن. وقال إن الآباء المؤسسين للاتحاد الأفريقي قد بذلوا جهوداً كبيرة لإنهاء الاستعمار في أفريقيا وحققوا نتائج طيبة. ومع ذلك فإن مسألة الصحراء الغربية لا تزال دون حل وينبغي أن تخطى بالاهتمام الذي تستحقه من جانب الدول الأعضاء. وأشار إلى أن الشعب الصحراوي هو وحده القادر على أن يحدّد مصيره دون شروط من أي نوع وينبغي أن يفعل ذلك. ومن الأمور المشجعة أن أطراف النزاع قد أكدت من جديد عزمها على مواصلة جولات المفاوضات التي بدأت في السنوات القليلة الماضية تحت رعاية الأمين العام وقُدّمت، في الواقع، مقترحات منفصلة إلى الأمين العام في عام ٢٠٠٧. وأثنى على الجهود التي يبذلها المبعوث الشخصي للأمين العام من أجل العمل استناداً إلى قرار مجلس الأمن ١٨٧١ (د-٢٠٠٩) والقرارات السابقة له، وأعرب عن ترحيبه بالاجتماعات التي يجري عقدها من أجل إحراز تقدّم في

٥٦ - وواصل حديثه قائلاً إن اللجنة الخاصة لها دور رئيسي في عملية إنهاء الاستعمار، كما أنه يتعيّن على جميع الدول الأعضاء، وخاصة سلطات الإدارة التي لم تقدّم دعمها الكامل لأعمال اللجنة، وكذلك وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، أن تدعم بشكل كامل أعمال اللجنة. واختتم حديثه قائلاً إنه مع اقتراب العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار من نهايته ينبغي أن تنظر الجمعية العامة في بدء عقد ثالث يكون مزوداً بخطة عمل يمكن تنفيذها وعملية المنحى وقابلة للقياس.

٥٧ - السيد سانتوس (تيمور - ليشتي): قال إن بلده قد تابع عن كثب مسألة الصحراء الغربية لعقود من الزمن وذلك من نفس منظور ماضيه الاستعماري. وأضاف قائلاً إن البلدين قد احتلتها قوى أجنبية، وحددتا الأمم المتحدة على أنهما بلدان جاهزان لإنهاء الاستعمار فيهما، وتعرضا للغزو من جانب جيرانهما المباشرين بعد الانسحاب الأوروبي في الفترة نفسها تقريباً، في عام ١٩٧٥؛ كما أن البلدين قد تعرضا لانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان وحاصرهما اتجاهات سياسية عالمية لم تكن من صنعهما. وأشار إلى أن مشاعر الصداقة والتضامن القوية قد نمت بين الشعب التيموري والشعب الصحراوي خلال النضال من أجل الاستقلال، ومع ذلك فإنه في حين حصلت تيمور - ليشتي على حق تقرير المصير في عام ١٩٩٩ تحت إشراف الأمم المتحدة لم تحصل الصحراء الغربية على الحق نفسه دون أن يقدّم تفسير لذلك.

٥٨ - وواصل حديثه قائلاً إنه كما سبق أن حدث في بلده تقدّم حجج مفادها أن الصحراء الغربية غير قادرة على البقاء من الناحية الاقتصادية. وأضاف قائلاً إن المستعمرين يعمدون دائماً إلى لي الحقيقة بما يتمشى مع ضروراتهم السياسية، كما أن سيطرتهم على الموارد وعلى القوى الجغرافية السياسية والدعم الأجنبي تزيد أيضاً من الفائدة التي يحصلون

٦٤ - السيد دياز بارتولومي (الأرجنتين): قال رداً على الملاحظات التي أبدتها وفد المملكة المتحدة أن حكومته تعتبر جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندوتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزءاً لا يتجزأ من أراضي الأرجنتين. وأضاف قائلاً إنه بالنظر إلى أن تلك الجزر تحتلها المملكة المتحدة بشكل غير مشروع فإنها موضع لنزاع على السيادة بين البلدين. واختتم كلمته قائلاً إن منظمات دولية والجمعية العامة قد اعترفت بالسيادة المتنازع عليها في عدد من القرارات - وهو ما فعلته اللجنة الخاصة ومنظمة الدول الأمريكية - وإنه قد جرى حث الحكومتين على استئناف المفاوضات من أجل حل النزاع.

طلبات عقد جلسات استماع

٦٥ - الرئيس: لفت الانتباه إلى أنه قد قُدم ٩٥ طلباً لعقد جلسات استماع وفقاً للبنود ٣٩ من جدول الأعمال وهي طلبات تتعلق بجبل طارق (A/C.4/64/2)، وغوام (A/C.4/64/3 و Add.1-7)، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة (A/C.4/64/4 و Add.1)، والصحراء الغربية (A/C.4/64/5 و Add.1-83)، وكاليدونيا الجديدة (A/C.4/64/6). وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على هذه الطلبات.

٦٦ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٥٠.

المفاوضات وبدء جولة خامسة، وحث الطرفين على أن يعمل معاً للتغلب على خلافهما من أجل تحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين ويكون من شأنه تمكين شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه في تقرير المصير.

٦١ - وذكر أنه في الوقت نفسه تشعر أوغندا بالقلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان في الصحراء الغربية التي جرى الإبلاغ عنها، ولكنها تشعر بالاطمئنان لأن الأمين العام أكد التزام الأمم المتحدة بالحفاظ على معايير حقوق الإنسان هناك. واختتم حديثه قائلاً إنه قد وردت في فترة ما تقارير تفيد بحدوث استغلال غير قانوني للموارد في الصحراء الغربية، وهو ما يجب أن يعالج أيضاً.

حقوق الرد

٦٢ - السيد بارهام (المملكة المتحدة): تحدث ممارساً لحق الرد على البيانات التي أدلت بها وفود إكوادور وأوروغواي وفنزويلا (جمهورية - البوليغرافية) وكوبا والمكسيك بشأن مسألة السيادة على جزر فوكلاند، وأكد من جديد موقف حكومته المعروف وهو أن المملكة المتحدة لا توجد لديها شكوك إزاء السيادة على الإقليم وأنه لا يمكن أن تكون هناك مفاوضات بشأن السيادة إلا إذا كان سكان الجزر أنفسهم راغبين في ذلك وعندما يحدث ذلك.

٦٣ - ورداً على البيان الذي أدلى به ممثل سانت كيتس ونيفيس وممثل كوبا بشأن تعليق سلطة حكومة إقليم جزر تركس وكايكوس أكد من جديد أن الحكومة البريطانية قد بحثت بعناية ذلك الإجراء الدستوري وأن التعليق يقصد به السماح للمحافظ بإعادة الحكم الرشيد والتنمية المستدامة والإدارة المالية السليمة وأن الخطة تهدف إلى إجراء انتخابات في تموز/يوليه ٢٠١١، إن لم يكن قبل ذلك.